# العازمي يسأل عن شكاوى الموظفين والمرضى ضد رؤساء الأقسام في «زين»

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن الشكاوى المرفوعة مباشرة إلى مدير منطقة الصباح الصحية ضد رؤساء الأقسام في مستشفى زين.

ونص السؤال على ما يلي:نمى إلى علمي وجود شكاوى من الموظفين والمرضى في مستشفى زين ضد رؤساء الأقسام في المستشفى.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد شكاوى الموظفين والمرضى ضد رؤساء الأقسام التي تلقتها إدارة المستشفى منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تزويدي بنسخة من هذه الشكاوى ومن نتائج التحقيق.

2 – عدد الشكاوى المرفوعة مباشرة إلى مدير منطقة الصباح الصحية ضد رؤساء الأقسام في مستشفى زين منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال من المرضى أو الإداريين أو الفنيين أو المراجعين أو العاملين في المستشفى، مع تزويدي بنسخة منها ومن نتائج التحقيق.

3 – نسخة من القرارات الإدارية بالعقوبات الموقعة على رؤساء الأقسام في مستشفى زين منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال إذا وجدت.

### مؤكداً التعدي على 13 مليون دينار وعدم تحصيل 7 ملايين أخرى

# الطبطبائي: فساد بالملايين في هيئة شئون القصر وعلى الوزير محاسبة سراق أموال اليتامى

عمر الطبطبائي

## .. ويسأل وزير النفط عن إجراءات صرف مكافأة نهاية الخدمة لقيادات مؤسسة البترول

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل، عن الإجراءات المتبعة لصرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة للقيادات النفطية في مؤسسة البترول.ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن مؤسسة البترول صرفت مستحقات نهاية خدمة لبعض القيادات النفطية التي وردت أسماؤها وأدينت في تقرير اللجنة الفنية المكلفة من مجلس الوزراء للتحقق فيما جاء بمحاور استجواب وزير النفط السابق بخيت الرشيدي.

كما نمى إلى علمي أيضا أن أحد المذكورين أعلاه من القياديين حصل على مبلغ يقارب المليون دينار كويتي خلال الفترة القليلة الماضية في الوقت الذي لا تزال اللجنة القضائية تحقق فيما ورد في تقرير اللجنة الفنية سالفة الذكر وذكر في الفقرة (17) من لائحة الجزاءات في المؤسسة عقوبة الفصل من الخدمة لكل من يرتكب خطأ جسيم يلحق أضرارا بالمؤسسة مع الرجوع على المخالف في جميع الأحوال بكافة الأضرار المترتبة على المخالفة.لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخ من لائحة الصرف المالية لمستحقات نهاية خدمة القيادات النفطية في مؤسسة البترول الكويتية.

2 – نسخة من لائحة صلاحيات المعينين لاعتماد صرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة للقيادات النفطية في مؤسسة البترول الكويتية.

3 – نسخة من الإجراءات المتبعة في الشؤون الإدارية لصرف المكافأة.

4 – نسخة من الإجراءات المتبعة في الشؤون المالية لصرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة للقيادات النفطية في مؤسسة البترول الكويتية بشكل عام وبالإجراءات المتبعة على وجه الخصوص للمذكورين أعلاه.

5 – نسخة من الإجراءات المتبعة في التعامل مع إدارة الرقابة المالية بوزارة المالية لإجراءات صرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة للقيادات النفطية في مؤسسة البترول الكويتية.

6 – نسخة من قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية لاعتماد صرف (الباكيدج) لبعض القيادات النفطية الذي أشير إليهم في تقرير اللجنة الفنية المشكلة للتحقيق بمحاور استجواب وزير النفط الأسبق.

7 – هل هناك قيادات نفطية انتهت خدمتهم خلال السنة المالية 2018/2019 ولم يصرف لهم قيمة (الباكيدج)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى ذكر مناصبهم، وقيمة (الباكيدج) لكل منهم.

8 – في حال انتهاء تقرير اللجنة القضائية بتأييد ما جاء في تقرير اللجنة الفنية المكلفة من مجلس الوزراء وإدانة بعض القيادات النفطية، كيف ستقوم مؤسسة البترول الكويتية بتطبيق لائحة الجزاءات فيما يخص التسبب في خسائر مادية للمؤسسة؟ وهل ستفصل المؤسسة القيادات النفطية الذين ثبتت إدانتهم ولا يزالون على رأس عملهم؟

9 – هل وافقت المؤسسة على قرار نهاية خدمة القيادات النفطية وصرفت مستحقاتهم المالية في الوقت الذي لا تزال فيه اللجنة القضائية تحقق في قرار إدانة اللجنة الفنية المشكلة من مجلس الوزراء

رياض عواد

تعهد النائب عمر الطبطبائي بمحاسبة وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة فهد العفاسي اذا لم يحاسب المسؤولين عن الفساد بهيئة شؤون القصر والمشتبهين بالتعدي على 13 مليون دينار وعدم تحصيل 7 ملايين دينار ووبيع وشراء عقارات الشركات التابعة للهيئة والمدرة للارباح في سبيل تحقيق منافع شخصية .

قال الطبطبائي في تصريح صحفي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة : «للاسف ان تحوم الشبهات حول بعض الشركات التي ترتبط بشؤون القصر واموال الايتام». وأضاف :» واقول للمسؤولين هل تظنون ان الايتام ليس لهم ظهر «رب العالمين ظهرهم وبإذن الله من بعده نحن ظهرهم .

واوضح الطبطبائي قبل فترة قابلت احد الوكلاء وتم تبليغ الوزير المعني وقام بتشكيل لجنة تحقيق قبل ثلاثة اشهر ،وسؤالي هل الموضوع دفن في لجنة التحقيق فنحن حتى الان لم نرى اي نتيجة .

وبين الطبطبائي انه قبل ثلاثة اشهر ابلغ هيئة شؤون القصر بشبهات اختلاسات من أموال الايتام بمبلغ يقدر بـ12 مليون دينار عن طريق احد الشركات التابعة لشؤون القصر ،لافتا الى انه بعد ان أبلغت الهيئة ظهرت شبهة قضية اختلاس اخرى من ذات المجموعة مقابل سكوت منتلي هيئة شؤون القصر الا شخص واحد طلبوا منه الامتناع فتقدم بإستقالته . واضاف الطبطبائي « لا يقولون ان في دراسات لشراء شركات عقارية بالخارج فهذه الشركات من وهم فقد تم تبديد وبيع عقارات الايتام المدرة واكثر من 80% من هذه العقارات تم بيعها حسب اخر ميزانية وهذا ما ادى الى انخفاض إيرادات الهيئة ،متسائلا لماذا تباع العقارات المدرة للارباح ؟ واموال الهيئة من اين يتم الخصول عليها ؟ وهل هذه اموال القائمين على الهيئة ام اموال القضر ؟.

وكشف الطبطبائي انه بعد فحص الاوراق المتعلقة بالهيئة وجد ان هناك مبلغ 7 مليون دينار غير محصلة لدى طرف ذات صلة و ملاحظة من مدقق الحسابات ورغم ذلك القائمين على الهيئة صامتين ولم يتم تحصيل هذا المبلغ ،مشيرا الى انه هؤلاء الذين تحوم حولهم شبهات يبحثون عن الشركات التابعة للهيئة التي تحتوي اموال ويدخلون بها ثم ويأسسون شركات عقارية في لندن لشراء هذه العقارات التي تدر اموال للهيئة وهذه العمليات جميعها من طراف ذات صلة ومسؤول شؤون القصر صامت وشخص غريب تم تعينه لادارة الشركة التباعة للهيئة وجد هذه التحركات الغريبة فقدم إستقالته والمسؤول الاول في شؤون القصر عن هذا الموضوع تم إحالته لتحقيق وهذا لا يكفي ويجب ايقافه عن العمل واحالته للنيابة اذا ثبت هذا الامر .

وشدد الطبطبائي ان كل مسؤول يعلم عن هذا الموضوع وصمت يجب ان يتم ايقافه عن العمل واحالته للنيابة ،مؤكدا ان الوزير العفاسي عليه مسؤولية كبيرة اليوم فإذا لم يحاسب هؤلاء المسؤولين عن هذا الفساد في هيئة شؤون القصر سنحاسبه .

ومن جهة اخرى قال الطبطبائي ان « الإنتظار لابنائنا واخواننا خريجي الجامعة لحصولهم على وظائف امر غير مبرر وكذلك تعينهم في جهات بعيدة كل البعد عن تخصصه امر غير مبرر ، مشيرا الى خريجي هندسة النفط قبل ايام نظموا اعتصام لعدم تعيينهم وانا استغرب كسيف لطالب يدرس تخصص لاربع سنوات ولا يقبل في الجهة الوحيدة لهذا التخصص .

وتابع الطبطبائي بالمنطق لا يجوز ان نخرج طلبة في تخصصات ولا يجدون لهم وظائف وهذه مسؤولية الحكومة لذلك تقدمنا بطلب جلسة خاصة لوضع حل جذري لهذا الموضوع فشباب يريدون الزواج ولا يستطيعون فهناك فهم خاطئ للتوظيف فهو ليس تكديس الخريجين بالوزارات .

### سأل وزيرة الأشغال عن إجراءات إصلاح الطرق والبنية التحتية للمناطق السكنية

# الشاهين: 18 نائباً يطلبون جلسة خاصة لمناقشة قضية التوظيف

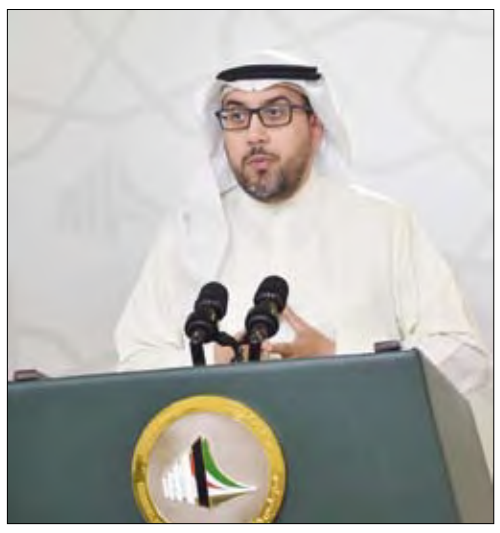

أسامة الشاهين

قال النائب اسامه الشاهين أن عدد النواب الموقعين على طلب تخصيص جلسة خاصة لمناقشة قضية التوظيف بلغ 18 ، مشيرا إلى أن المجلس سينظر في الطلب خلال جلسة اليوم.

وأكد الشاهين في تصريح في المركز الاعلامي لمجلس الأمة ضرورة التنسيق مع الحكومة وبقية النواب ولجنة التنمية البشرية للخروج بتوصيات عملية وألا تقتصر المناقشة على مجرد فضفضة وكلام عابر.

وأوضح الشاهين أن عددا من المواطنين والنقابات تفاعلوا مع الطلب وزودوه بالعديد من الملاحظات والمقترحات سيتم رفعها في مسودة التوصيات بعد المناقشة.

واعتبر الشاهين ان معاناة المواطنين في أزمة التوظيف لها أكثر من جانب اولها نسبة المواطنين والوافدين العاملين في القطاعين العام والخاص، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، إضافة إلى نقص الوظائف مقارنة بعدد طلبات التوظيف المقدمة .

وضرب الشاهين مثالا بأن هناك هيئة تقدم لها 9 آلاف طلب توظيف بينما فيها 110 درجات وظيفية بالإضافة الى هيئة مالية تقدم لها 765 طلبا بينما الدرجات المتاحة 28 درجة وظيفية فقط .

وأشار إلى ان هناك خللا واضحا في التوظيف الحكومي حيث يوجد 825 صيدليا وافدا و599 اداريا غير كويتي و25 ألف ممرض وممرضة وافدين في وزارة الصحة ويوجد أيضا 3200 مؤذن وامام وخطيب غير كويتي في وزاره الاوقاف و1346 وظيفة تربوية مساندة من أخصائيين نفسيين واجتماعيين وأمناء مكتبات ومسؤولي تقنيات تربوية في وزارة التربية مؤكدا أن هذه الآلاف من الوظائف من الممكن ان يشغلها مواطنون.

وطالب الشاهين الحكومة بأن تعالج بجدية هذا الملف وان تربط التعليم باحتياجات سوق العمل الفعلية متمنيا ان يكون هذا الطلب هو بداية لحل هذه الازمة الخانقة وتخفيف معاناة الوطن والمواطنين منها .

واعتبر ان هناك تخبطا في سياسات الحكومة حيث يوجد بطء في توظيف الكويتيين في القطاع الخاص أيضا كما أن الدعم الحكومي لأصحاب التراخيص المنزلية «متناهية الصغر» لم يصرف حتى الآن.

واستغرب الشاهين عدم تقديم كادر للعاملين في هيئة القوى العاملة بعد دمج برنامج إعادة الهيكلة بها ولَم تنفذ وعودها للنواب ولموظفي الهيئة بهذا الشأن حتى الآن .

من جانب آخر أكد الشاهين انه سيلبي دعوة اتحاد عمال البترول والصناعات البتروكيماوية لحضور وقفتهم التضامنية مساء اليوم في مقر الاتحاد بالأحمدي من اجل دعم مطالب خريجي هندسة البترول وجميع المطالَب العمالية



State of Kuwait

مجلس الأمة

دولة الكويت

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد،

1 – اسامة عيسى الشاهين

2 –

3 –

4 – نادر سعد بن سوري الحمد

5 –

6 –

7 –

8 –

9 –

10 –

11 –

12 –

كما وجه النائب أسامة الشاهين سؤالين إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري عن إجراءات إصلاح الشوارع الداخلية والطرق الرئيسة والسريعة ، وأيضا عن الإجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها بناء على ما كشفته الأمطار من أوجه القصور والخلل في المناطق والمدن السكنية. ونص السؤال الأول على ما يلي:

لَمّا كانت الحكومة قد صرفت مبالغ مناقصات عامة لإنشاء وصيانة الطرق والأنفاق والجسور طوال السنوات العشر الماضية منذ عام 2007 حتى عام 2017 والتي بلغت تكلفتها ما يقارب 20 مليار دينار.

ولَمّا كانت أحوال الشوارع الداخلية والطرق الرئيسة والسريعة سيئة بشكل عام، والتي أدت –وما زالت تؤدي– إلى بالغ الضرر بالأرواح والممتلكات والمركبات، وخاصة في ظل هطول الأمطار في موسمي الشتاء للعام الحالي 2018/2019 والعام الماضي 2017/2018.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي :

1) كم عدد لجان التحقيق التي شُكلت بهذا الشأن سواء كانت في وزارة الأشغال العامة أو الهيئة العامة للطرق والنقل البري أو غيرها من الجهات؟ يرجى تزويدي بقرارات تلك اللجان ونتائجها.

2) ما الإجراءات التنفيذية –الفنية– التي تم اتخاذها بناء على ما كشفته الأمطار من أوجه القصور والخلل؟

3) هل تمت معاقبة أي موظف عمومي –مهندس موقع أو مسؤول تسلم موقع أو غيره– بشأن الخلل والضرر الحاصل بالطرق؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي: نظراً لما كشفته أمطار فصل الشتاء في عام 2018/2019 الجاري وفصل الشتاء في العام 2017/2018 الماضي من خلل في تصريف السيول ومياه الأمطار في عدد من المناطق والمدن السكنية.يرجى إفادتي بالآتي :

4) هل تم تشكيل لجان تحقيق في المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو غيرها بهذا الشأن في السنتين المذكورتين؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بتلك اللجان وقراراتها ونتائجها.

5) ما الإجراءات التنفيذية –الفنية– التي تم اتخاذها بناء على ما كشفته الأمطار من أوجه القصور والخلل في المناطق والمدن السكنية؟

6) لماذا لم يتم إنشاء خزانات لتخزين مياه الأمطار في مدينة الشيخ صباح الأحمد السكنية رغم التنبيه المتكرر لمصممي المدينة السكنية الجديدة لأهمية ذلك؟

7) هل تمت معاقبة أي موظف عمومي –مهندس موقع أو مسؤول تسلم موقع أو غيره– بشأن الخلل والضرر الحاصل بالمناطق والمدن السكنية؟

# «الميزانيات» ناقشت ملاحظات ديوان المحاسبة على بيت الزكاة

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية لمناقشة مشروع ميزانية ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

ناقشت اللجنة ما يعانيه بيت الزكاة من ضعف في الرقابة الداخلية بشأن عملية التعاقد والدورة المستندية لها من ما أوردته ملاحظات الجهات الرقابية في هذا الجانب وضرورة وضع السياسات الإدارية الكفيلة بالتحقق من سلامة سير أعمال العقود ومدى استحقاقها لأي غرامات إن وجدت عن الإخلال بالشروط التعاقدية.

وضرورة تفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق في البيت بحيث تشمل رقابته الجوانب الإدارية والمالية وتغطية استثمارات البيت وأعمال مكتب القاهر التابع لبيت الزكاة وذلك لارتفاع نسبة المخاطر في أعماله وفق ما أورده ديوان المحاسبة من ملاحظات.

وأكدت اللجنة فيما يتعلق بأموال الزكاة والخيرات وأوجه الصرف منها ضرورة سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في العمليات الاستثمارية للبيت حتى لا تتعرض أموال المتبرعين للضرر.

حيث سبق وأن اللجنة تحفظت على الأداء الاستثماري بشكل عام من واقع تقرير ديوان المحاسبة ، مع ضرورة أن تقتصر هذه الاستثمارات على الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة والقابلة للتخارج السريع دون تحقيق خسائر وأهمية صرف الفوائض الناتجة من معونة الدولة على وجه الخصوص للمستحقين بدلا من استثمارها خاصة وأن الاستثمار ليس من أهداف المعونة، وسبق أن بينت اللجنة هذا الأمر مرارا.

كما أكدت اللجنة الالتزام بتوصية لجنة الميزانيات والحساب الختامي بعدم صرف أي أجور أو مكافآت لموظفي البيت من ميزانية الزكاة والخيرات وأن يقتصر الصرف لهم من الميزانية العامة للبيت ، وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إقرار اللوائح والضوابط اللازمة من ديوان الخدمة المدنية لضبط عملية الصرف على تلك المكافآت بالتوافق مع التحفظات الواردة في الميزانية واشتراطات الجهات الرقابية.

يقترح تركيب كاميرات مراقبة لتتبع من يتلف ممتلكات الدولة

## الفضل يقترح مراقبة ممتلكات الدولة وتغريم من يقوم بإتلافها

أعلن النائب أحمد نبيل الفضل عن تقديمه اقتراحا برغبة لتركيب كاميرات مراقبة لتتبع من يقوم بإتلاف ممتلكات الدولة وتغريمه على الافعال التخريبية.

نص الاقتراح على ما يلي:

لما كانت المواقع السياحية التابعة لشركة المشروعات السياحية تعتبر متنفسا للمواطنين والمقيمين. ولتطوير المواقع السياحية تقوم الدولة بصرف اموال طائلة لاستقطاب الناس وتلك الاموال تعتبر حقا للشعب واموالا عامة حمايتها وصونها واجب وطني ودستوري. وهذه المواقع تحتاج إلى مراقبة دائمة على مدار الساعة والايام.لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي : يجاز ويرخص للهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع شرطة البيئة تركيب كاميرات مراقبة لتتبع من يقوم بتلف ممتلكات الدولة وتغريمه على الأفعال التخريبية

## الدلال يقترح إنشاء جسر مغطى يربط مواقف المقهى الشعبي بالمستشفى الأميري

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة لإنشاء جسر مغطى ومكيف يربط مواقف سيارات المقهى الشعبي بالمستشفى الأميري.ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرًا لازدياد عدد المرضى والمراجعين في المستشفى الأميري إضافة إلى وجود الكادر الطبي والعاملين في المستشفى ونظراً لقلة وجود مواقف سيارات للفئات المذكورة وحرصاً على تسهيل حركتهم وعلى سلامتهم وعدم تعرضهم لحوادث خلال عبورهم لطريق الخليج العربي المقابل للمستشفى إضافة إلى تعرضهم لأشعة الشمس الحارقة في فترة الصيف وتقلبات الطقس الأخرى.فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي : إنشاء جسر مغطى ومكيف يربط مواقف السيارات الخاصة بالمقهى الشعبي بجانب سوق شرق بمستشفى الأميري.

## ماجد المطيري : مشروع مدينة الحرير دولة داخل دولة

رأى النائب ماجد المطيري أن مشروع قانون المدينة الاقتصادية الشمالية أو مدينة الحرير سيؤسس دولة داخل الدولة مؤكدا أن الانطباع تنامى لدى الغالبية بعدما اتضح أن المشروع يعطي الهيئة العامة للمدينة جميع اختصاصات الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والبلدية ويمنحها كذلك اختصاصات المجلس البلدي، ومثل هذه الأمور تبعث القلق في النفوس .

وقال المطيري في تصريح صحافي نحن مع إنجاز القوانين ومع المشاريع التنموية التي تساهم في تطوير مرافق الدولة ولكننا لا نقبل بمشروع تشوبه التعقيدات والملابسات وتحيطه الشبهات ومخالفة الدستور والقانون والمنظومة الأخلاقية والاجتماعية وفي الوقت نفسه نحن ضد هيمنة الدولة المطلقة على المشاريع لأن مدينة الحرير لهاهيئة لها صلاحيات كبيرة ومعينة من قبل الحكومة وتتصرف بطريقة وكأنها دولة داخل دولة مطالبا بالتروي وعدم الاقدام على هذا المشروع إذا لم يقدم بصورة مدروسة ذات استراتيجية واضحة.

واكد المطيري جميعنا يستشعر الاختلالات الاقتصادية وعدم تنويع مصادر الدخل وزحف باب الرواتب على الميزانية العامة للدولة ونشد على يد الحكومة إن قدمت مشاريع تعالج هذه الاختلالات ولكن عليها أن تعرف أن هناك ثوابت لا يمكن المساس بها وأولها تعاليم الشريعة الإسلامية والمساس بالدستور والتعدي على أموال الشعب وخيراته موضحا وما دام المشروع في رؤاه الأولية فعلى القائمين عليه تقديم رؤى فنية ذات بعد اقتصادي تعمل على تنويع مصادر الدخل ولا تكرس الاحتكار والهيمنة الحكومية على المشاريع وكما ذكرت آنفا نحن لسنا ضد أي مشروع يكون له دور في زيادة مدخولات الدولة او ايجاد بديل اخر للدخل ، ولكننا ضد الاقتراب من هوية المجتمع الكويتي المحافظ.